

بالصربي



هجمات ١١ سبتمبر والخديعة الكبرى

سميرة رجب

sameera@binrajab.com

وتوني بلير، وقد تم تأكيد كذب كل الإدعاءات التي رُوّجت لها هاتان الإدارتان لغزو واحتلال أفغانستان والعراق، فكيف يمكن تصديق تهمة الإرهاب في أحداث ١١ سبتمبر، التي باتت تُدعى بـ «الخديعة الكبرى»؟!..

ثانياً: بمسح سريع حول حجم الدمار والمذابح والعنف المتوحش الذي مارسته هاتان الإدارتان في العراق وأفغانستان بذريعة ١١ سبتمبر، يمكن إثبات أن هاتين الإدارتين (الأمريكية والبريطانية) تعملان خارج إطار جميع القوانين الوضعية والسماوية، وكل الأعراف الإنسانية والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تم وضعها خلال نصف قرن تلت حربين عالميتين مدمرتين للبشرية في القرن العشرين.. فهل من يقوم بذلك الاحتلال الهجومي والمذابح والجرائم اليومية وقتل مئات الألوف من البشر كل يوم في العراق وأفغانستان يصعب عليه أن يقوم بجريمة تفجير برجين في نيويورك أو بذلك الهجوم على البناتاجون الذي لم يقتل فيه أحد؟.. وهل يستبعد على من يمارس جرائم التعذيب الوحشي في سجن ابوغريب وسجن بوكا وجرائم اختطاف البشر وسجنهم في سجون سرية في أقاصي الأرض من دون محاكمة، وخلق الرعب في العالم لتفادي أية معارضة لسياساتها، هل يستبعد عليه القيام بجريمة ١١ سبتمبر في حق شعبه؟! لإقناعه بأن أمنه في خطر فيجب تحمل كل تبعات الحفاظ على هذا الأمن، حتى لو كان ذلك يستدعي إرسال أبنائهم الى جحيم الحرب في أفغانستان والعراق وعودتهم جثثاً ملفوفة بالعلم الأمريكي أو مقطّعي الأطراف يتنقلون بالكراسي المتحركة؟!.. أليست تلك الجريمة في ١١ سبتمبر هي التي أطلقت يد البطش الأمريكي بشعوب العالم من غزو واحتلال للوصول إلى منابع النفط؟.. الا تؤكد كل تلك الحروب التي لم يكن لها أي سبب حقيقي نظرية التآمر الأمريكي في الهجوم على برجتي التجارة العالمية والبناتاجون؟

ثالثاً: أما الإدارة البريطانية فإنها أدركت من أن تقوم بعملية تفجير واحدة قد ينسأها شعبها على مر الزمن، ففضلت أن تستهدف أمن شعبها بين الفترة والأخرى بحوادث متفرقة، فجاءت بحادثة القطارات في صيف العام ٢٠٠٥، وحادثة مطار جلاسكو في صيف ٢٠٠٧، لنشر الرعب بين الشعب البريطاني، مع إبقاء كل نتائج البحث والتحري في هذه الحوادث طي الكتمان على الرغم من إن ما يتم نشره يقتصر لمعايير الإقناع والمنطق.. فمن يقتنع بأن من يدعى بالـ «أرهابيين»، الذين قاموا بأدق عمليات الهجوم تعقيداً على برجين في نيويورك ومعقل الدفاع الأمريكي، هم من الغباء كي يرسلوا أحدهم على إحدى الطائرات البريطانية مع سواحل يصنع منها متفجرات أثناء الرحلة ليفجر بها الطائرة، بحسب الإدعاءات البريطانية في صيف ٢٠٠٦؟!..

بهذه الأحداث، منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تمت السيطرة على شعبي هذين البلدين تحت هاجس الخوف المستمر، فأصبح الأمن مطلباً يبرر كل القوانين التي جاءت منذ ذلك التاريخ لتقيّد حرياتهم وتفرض عليهم التزام السكوت على ما يدعى بالحرب على الإرهاب، وفي هذا يقول الكاتب السوري د. ثائر الدوري «يبدو أن هذا هو حقا الفرق بين الديكتاتورية والديمقراطية: الأولى تقمّعك رغماً عنك، والثانية تجعلك تتوسل إليها أن تقمّعك برضاك».. حتى بات الغزو والاحتلال وذبح الشعوب وخيانة الأوطان من الممارسات الديمقراطية في هذا العصر... أما الشيء الحقيقي والأكيد في مسلسل هذه الأحداث الملفوفة بالكاذب الأنجلوأمريكية هو ان هذا الاحتلال في العراق لن يدوم طويلاً، وان العراقيين الذين قالوا عنهم كذباً إنهم سيستقبلون الغزاة الفاتحين بالورد والرياحين قد أخذوا بثأرهم حتى باتت امبراطورية الاحتلال تترنح تحت أشعة شمس بغداد الملتهبة.. فياترى ما هي الأكاذيب الجديدة التي ستديرها الإدارتين الأمريكية والبريطانية لتبرير الانسحاب القادم لا محالة؟

نشرت «أخبار الخليج» في عددها ليوم الأحد ٨ يونيو ٢٠٠٧ بالمانشيت العريض تصريحات الوزيرة الفرنسية كريستين بوتان حول احتمال أن يكون الرئيس جورج بوش وراء هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على برجتي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية، البناتاجون، وهجمات أخرى قيل إنها لم تُنفذ كان مبنى البيت الأبيض أحد أهدافها.. ولأن الوزيرة المذكورة ليست أول شخصية تتحدث عن هذا الاحتمال التأمري حول تلك الأحداث، فقد سبقها الكثيرون، ونشرت العديد من الكتب في هذا الشأن، وإن ما يثير الانتباه والمزيد من الريبة هو هذا الجهد الأمريكي الكبير في التعقيم الشديد، بالسكوت على تفاصيل تلك الأحداث، وبالتالي في إسكات كل الأصوات المتحدثة في هذا الشأن، حتى وصل الأمر إلى حد التهديد والتعقيم والإقصاء والتهميش لأي فرد أو دار أو مؤسسة تتجرأ على الخوض في هذا الاحتمال التأمري الأمريكي في أحداث ١١ سبتمبر، على الرغم من ان العديد مما نشر استند إلى الدراسات العلمية والهندسية والميدانية والبحثية والسياسية.. وأكبر مثال على ذلك هو الحجم الكبير من التهديدات والمضايقات التي تعرّض لها الباحث الفرنسي تيري ميسان (حسب تصريحاته)، وهو مؤلف كتاب «الخديعة الكبرى» الذي وضع فيه الأدلة العلمية والميدانية حول كذب الادعاءات الأمريكية في أحداث ١١ سبتمبر، فكان كتابه الصابر عام ٢٠٠٢ في مقدمة أفضل الكتب الفرنسية مبيعاً (ملاحظة: لم يقابل هذا الكتاب بأي اهتمام على المستوى العربي، حتى جاءت ترجمة وطباعة ونشر وتوزيع النسخة العربية في مستوى متدن جداً).. وهنا نلفت الانتباه إلى ما يمكن أن تكون قد تعرضت له الوزيرة المذكورة من إرهاب فكري دفعها الى التهرب من تصريحها فيما بعد، ودفع المتحدث الرسمي باسمها الي انكار حجم ذلك التصريح، على الرغم من انه قد نُشر على مواقع الانترنت وعلى صحيفة اللوموند الفرنسية.. وهذا ما يدعوننا الى الحديث عن هذه الأحداث التي كانت السبب الرئيسي في إعلان الرئيس جورج بوش عن بدء الحرب الصليبية على الأمة العربية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، عشية بدء الغزو الأمريكي على العراق، من دون أن يجرؤ باحث أو كاتب عربي حتى الآن على تفنيد تلك الإدعاءات التي ألصقت تهمة الإرهاب بالأمة العربية من دون سائر الأمم، بل باتت وسائل الإعلام العربية، ونجوم فضائياتها، هم الأكثر ترويجاً للتهمة وللحروب التي قامت باسمها.

وفي مقدمة كتاب «الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر» (ترجمة د. عصام الميا)، من دار الخيال للطباعة والنشر، (٢٠٠٥) يقول مؤلفه الكاتب الصحفي والدبلوماسي الفرنسي المحنك إريك لورو «إن السكوت هو السبيل الأكيد لقتل الحقيقة»، وفي هذا يشير إلى ما واجهه من تسلط السكوت والتهرب من الإجابة على ما طرحه من أسئلة في بحثه عن الحقيقة حول تلك الأحداث التي قادته الى التنقل بين كل من أفغانستان وباكستان والعراق ودبي وقطر والولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا على مدار عشرة أشهر متواصلة ليقول بعد ذلك «إن المعلومات التي استقيتها وضمّنتها في كتابي هذا، التي أردت إيرادها من دون مجاملة، تدحض الحقائق المقبولة وترسم لوحة مقلقة ومزعجة» ويواصل تساؤلاته قائلاً: «هل يوجد ما هو قبل وما هو بعد ١١ سبتمبر؟ هل حدد هذا الحدث ولادة عالم جديد كما يعتقد العديد من المراقبين؟، إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا المنعطف الجنري قد بني على سلسلة من الأكاذيب ذات خطورة لا سابق لها».

وعلى الرغم من ان الكتابين المشار إليهما يحملان الكثير من الأدلة والإثباتات على صحة تصريحات الوزيرة الفرنسية، نضيف إليهما هنا رؤيتنا من واقع ما نعيشه من أحداث منطقتنا منذ ذلك التاريخ المشؤوم..

أولاً: إن الكذب والتآمر وجرائم الحرب باتت سمة الإدارتين الأمريكية والبريطانية في عهد جورج بوش